كلمة الإفتتاح في مؤتمر
"التحدِّيات المعاصرة للإدارة المالية للأسرة الكويتية: الآثار والحلول"

إنه لمن دواعي سروري أن أتحدَّث في هذا اليوم أمام هذا الجمع الكريم. وأود في البداية أن أعبِّر عن إمتناني الصادق للدعوة الكريمة التي تلقَّيتها من اللجنة النسائية بجمعية الإصلاح الإجتماعي لرعاية هذا المؤتمر. كما أود أن أُحيِّي إختيار موضوع المؤتمر، وهو "***التحدِّيات المعاصرة للإدارة المالية للأسرة الكويتية: الآثار والحلول***". ولعلَّكم تتفقون معي بأن إقامة مؤتمر حول هذا الموضوع يمثل في حدِّ ذاته تعبيراً صادقاً عن الشعور بالمسؤولية الوطنية والحرص الأكيد على تقوية بناء المجتمع في وطننا الغالي.

فمن المعلوم أن موضوع الميول الإستهلاكية في المجتمع له أبعاده الإقتصادية والإجتماعية والتربوية المتنوِّعة. فبالإضافة إلى الجوانب الفنية المتخصصة والمعقَّدة أحياناً لموضوع الميول الإستهلاكية، فإنه موضوعٌ يرتبط أساساً بالسلوك الإنساني، أي بتصرفات أفراد المجتمع، وما قد يترتَّب عليها من إنعكاسات وآثار إقتصادية وإجتماعية عامة. ومن هنا يبرز الهدف الطيب لهذا المؤتمر الذي ينشد التعرف على دور أفراد ومؤسسات المجتمع في ضمان الرشد والعقلانية عند التعامل مع موضوع النزعة الاستهلاكية، وبما يساهم في الحد من أية آثار سلبية للتمادي في تلك النزعة.

إن مؤتمركم هذا يتناول العديد من المحاور المرتبطة بموضوع تزايد الميول الإستهلاكية في المجتمع الكويتي، ويساهم في أعماله وجلساته – مشكوراً – العديد

من الأخوات والأخوة الأفاضل من ذوي الرأي والإختصاص. ومن جانبه، يقدِّم بنك الكويت المركزي في إحدى جلسات المؤتمر مساهمة في هذا الصدد. ولذلك فسوف أتجنَّب الخوض في التفاصيل المتعلقة بتنامي النزعة الإستهلاكية في المجتمع ودور بنك الكويت المركزي في سبيل تقنين إستخدام الإقتراض للأغراض الإستهلاكية، والحد من تداعيات التوسُّع الهائل من جانب الجهات المقرضة في تمويل الميول الإستهلاكية المتزايدة. وبدلاً من ذلك، أود أن أطرح بعض المحاور العامة التي أرى أهمية إبرازها لأغراض بناء أرضية مشتركة للحوار، والتي قد تساعد في بلورة رؤية موحَّدة حول موضوع اللجوء إلى الإقتراض لتمويل الإستهلاك.

إن ***أول هذه المحاور*** هو الإدراك بأن التمويل بصفة خاصة، وأعمال الوساطة المالية بوجهٍ عام، هي جزء أصيل وحيوي في المجتمعات البشرية الحديثة، حيث تعمل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كشركات الإستثمار على إستقطاب وتنمية المدَّخرات من جهة، وتقوم بتوظيفها لتلبية الإحتياجات التمويلية لدى قطاعات المجتمع وأفراده، من جهة أخرى. ونتيجة لذلك، فإن مؤسسات الوساطة المالية – مثل البنوك وشركات الإستثمار – تحتل موقعاً هامًّا بين قطاعات الإقتصاد لأية دولة، وتمارس دوراً مؤثراً في المجتمع، حيث يرتبط بها الأفراد والمؤسسات من مختلف القطاعات الإقتصادية. ولقد تطوَّر دور الوساطة المالية لتصبح صناعة متكاملة في الدول المتقدِّمة، بل ويذهب البعض ويقيس مدى تطوُّر المجتمعات البشرية بمدى تطوُّر الصناعة المصرفية لديها، وتنوع الخدمات التي تقدمها والأدوات التي تطرحها.

وقد يكون من المناسب في هذا المجال إبراز الأبعاد المتنوِّعة لدور مؤسسات الوساطة المالية. وبصفة خاصة، أود أن أشير إلى أن خدمات التمويل التي

تقدمها تلك المؤسسات لها وجه مقابل يرتبط بأعمالها في مجال إستقطاب وتنمية المدخرات. وبالتالي، فإن الحديث عن الإستهلاك وتمويله من جانب مؤسسات الوساطة المالية، لا بد وأن يتناول أيضاً الحديث عن الإدِّخار وتنمية الثروة ودور مؤسسات الوساطة المالية في ذلك الصدد.

أمَّا ***المحور الثاني*** الذي أرى أهمية إبرازه، والذي يأتي مكمِّلاً للمحور الأول، فيرتبط بالشروط التي يتعيَّن توافرها لكي يؤدي التمويل، وقطاع الوساطة المالية إجمالاً، دوراً إيجابياً في دفع عجلة النمو والتطور في المجتمع. وفي هذا الشأن لا بد من التأكيد على أهمية توافر الضوابط التي تنظِّم منح الإئتمان، وتقنِّن إستخدامه بما يساهم في حماية مصالح الأطراف المرتبطة به من مدِّخرين ومقترضين وبنوك أو مؤسسات مالية.

وإلى جانب ذلك، فإن ترشيد الإئتمان بما يعزز التطور والتقدُّم الإقتصادي يمثِّل هدفاً أساسياً لا بد من أخذه بعين الإعتبار عند وضع الضوابط التي تنظِّم منح الإئتمان. ومن هنا يكتسب التمويل للأغراض الإستهلاكية خصوصيته لكي لا يتعدَّى اللجوء إليه حدود العقلانية، ولا تتمادى المؤسسات المصرفية والمالية في التوسُّع في منح ذلك التمويل.

ويرتبط ***ثالث المحاور*** التي ينبغي إبرازها بالأبعاد المتعدِّدة لموضوع التمويل عموماً، والتمويل الإستهلاكي على وجه الخصوص. وممَّا لا شك فيه أن هناك العديد من العوامل الإقتصادية والإجتماعية والديموغرافية التي يتوجَّب أخذها بعين الإعتبار في إطار رصد تطور ذلك التمويل ومسببات ونتائج نموه. فالمجتمعات البشرية هي مزيج متواصل من العادات والتقاليد والثقافات والقيم، وهذه إعتبارات لا بد من أن ندرك إنعكاساتها على سلوك الأفراد والمؤسسات إذا ما أردنا فهم

الظواهر التي تبرز في مجتمعنا. فموضوع الإقتراض لتمويل الإستهلاك، وإن كان في ظاهره موضوعاً إقتصادياً أو مالياً، إلاَّ أنه في حقيقته أكثر تعقيداً من ذلك.

أمَّا ***المحور الرابع والأخير***، وربما يكون أكثرها إرتباطاً بموضوع هذا المؤتمر، فيتعلَّق بمحددات نمط الإنفاق الإستهلاكي في المجتمع، والعوامل المؤثرة في إستخدام الإقتراض لتمويل ذلك الإستهلاك. وفي هذا المجال، لا بد من الإقرار في البداية بأن الوعي والرشد والإعتدال في هذا الأمر من جانب الأفراد يمثل في واقع الأمر خط الدفاع الحقيقي الذي يضمن عدم المبالغة في الإستهلاك، أو التمادي في اللجوء إلى الإقتراض لتمويل الإستهلاك المتزايد.

وترتيباً على ذلك، ينبغي التأكيد على أن الإقتراض لتمويل الإستهلاك ضمن حدود العقلانية والرشد لا ينبغي أن يشكِّل مصدراً للقلق، بل هو أمرٌ مقبول إذا ما روعي فيه الإنسجام بين الإلتزامات المالية العقلانية الحالية والمتوقعة من جانب، ومستويات الدخل المقابلة لها، من جانب آخر. أمَّا عندما يكون الإقتراض وسيلة لإشباع النزعة الإستهلاكية المتزايدة، وبما يتعارض مع المبادئ الموضوعية للتخطيط المالي، فعندئذ يتحوَّل التمويل من أداة نافعة إلى سلوك غير حميد، ومصدر إرهاق مالي على الفرد والأسرة، مع ما قد يترتب على ذلك من تداعيات إجتماعية سلبية مؤثرة.

وإنطلاقاً من المحاور الأربعة السابقة، فإن قراءة بعض المؤشرات المتوافرة تشير بوضوح إلى تنامي الميول الإستهلاكية في المجتمع الكويتي خلال الأعوام الأخيرة. فقد إرتفعت قيمة الإستهلاك النهائي الخاص من نحو ٣٢٧٢,٤ مليون دينار خلال عام ١٩٩٥ لتصل إلى نحو ٤٣٠٨,٩ مليون دينار خلال عام ١٩٩٨، وبما يمثل زيادة قيمتها نحو ١٠٣٦,٥ مليون دينار ونسبتها ٣١,٧%. كذلك إرتفعت نسبة

الإستهلاك النهائي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ذاتها، وذلك من نحو ٤١,٣% في عام ١٩٩٥ إلى نحو ٥٦,٢% في عام ١٩٩٨.

من جانب آخر، إرتفعت أرصدة القروض الإستهلاكية وغيرها من القروض المقسَّطة القائمة لدى البنوك وشركات الإستثمار المحلية، إضافة إلى أرصدة التسهيلات الإستهلاكية لدى بيت التمويل الكويتي، وذلك من نحو ٧٥١ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٥ إلى نحو ١٢٥٦,٨ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٩، وبما يمثل زيادة بلغت قيمتها ٥٠٥ ملايين دينار، ونسبتها ٦٧,٢%. وخلال الفترة ذاتها، إرتفع عدد تلك القروض والتسهيلات من ٢٤١,٣ ألف قرض ليصل إلى ٢٨٦,٢ ألف قرض، وبما يمثل زيادة بلغت نسبتها ١٨,٦%.

وتُبرِز هذه المؤشرات بوضوح زيادة النزعة الإستهلاكية في الإقتصاد الوطني، وتزايد إستخدام الإقتراض لتمويل زيادة الإستهلاك. ولكي نضع هذه الظاهرة في إطارها السليم، ينبغي التأكيد على بعض الثوابت، ومن أبرزها، أن الإنفاق الإستهلاكي بشقَّيه الضروري والكمالي لا يعتبر إشكالاً من المنظور الإقتصادي الكلي ما لم تتجاوز معدلاته المستوى الذي يتيح القدر اللازم من الإدِّخار بما يكفل تياراً متنامياً من الدخل. وبعبارة أخرى، فإن نمو الإستهلاك يستلزم نموًّا مرادفاً في الدخل، وإلاَّ أصبح ذلك الإستهلاك نهجاً لا يمكن الإستمرار فيه دون إرهاق للفرد والمجتمع.

وإنطلاقاً من ذلك، فإن اللجوء إلى الإقتراض لتمويل الإستهلاك يعتبر أمراً مقبولاً ما لم ينطـــــو على إلتزامات لا تنســـجم مع الدخول الحاليـــــة أو المتوقعة للمقتـــــرض فيتحوَّل ذلك الإقتراض عندئذٍ إلى عبء ثقيل ترتبك معه الأوضاع المالية للفرد، مع ما يحمله ذلك من تداعيات. فالإقتراض أســـاســـــاً هو

تعجيل في إنفاق الدخل المســـــــتقبلي، ولا ضرر في ذلك إذا لم تترتب عليه إلتزامات مالية يصعب الوفاء بها من ذلك الدخل. وفي هذا المجال، يُستدَل من البيانات المتوافرة أن تنامي النزعة الإستهلاكية قد صاحبه تراجع ملموس في الإدخار كنسبة من الدخل في الإقتصاد الوطني. فبعد أن كانت نسبة الإدخار من الدخل القومي المتاح تعادل نحو ٢٨,٥% في عام ١٩٩٥، تراجعت تلك النسبة إلى نحو ١٩,٣% في عام ١٩٩٨.

ومن الثوابت الأخرى التي ينبغي التأكيد عليها أن المستويات المناسبة للإنفاق الإستهلاكي تعتمد على البناء الإقتصادي لكلٍّ دولة. وبصفة خاصة، يلعب الإنفاق الإستهلاكي دوراً أكثر إيجابية في الإقتصادات الأكثر تنوعاً في بنيتها الإنتاجية، حيث يؤدي نمو الإستهلاك إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي خلق المزيد من فرص العمل وتنمية الدخول، وهذا بدوره يساعد على تنمية الإستهلاك. وتؤدي هذه الدورة الإقتصادية في الدول التي تتنوع فيها مصادر الإنتاج والدخل إلى النهوض بمستويات المعيشة لأفراد المجتمع.

من جانب آخر، لا يحقق الإستهلاك تلك النتائج الإيجابية السالفة في مجتمع يعتمد على الواردات لتلبية إحتياجاته من السلع والخدمات. فنمو الإستهلاك في هذه الحالة يصـــــــــاحبه زيادة في الطلب على الواردات التي تمثل تسرباً للدخل إلى الخارج. وبالتالي فإن الفرق بين الحالتين يستلزم التفرقة بين الإستهلاك الذي يساهم في تنمية الثروة والإستهلاك الذي يقلص الثروة أو يبدِّدها.

وعند تناول موضوع اللجوء المتزايد إلى الإقتراض لتمويل الإستهلاك، والمعدلات المرتفعة نسبياً للإستهلاك في المجتمع الكويتي، فقد يكون من المفيد الإشارة إلى

بعض الأسباب التي أرى أنها قد ساهمت في هذه التطورات، ولعل من أبرز تلك الأسباب ما يلي:

١ – التركيب العمري للسكان الكويتيين، والذي يمارس دوراً مؤثراً في تحديد أنماط الإستهلاك بشكل عام، ومستويات الطلب على التمويل لأغراض الإستهلاك بشكل خاص. فمن المعلوم أن الأفراد من ذوي الأعمار المتوسطة هم من أكثر الفئات العمرية ميلاً للإستهلاك ولإستخدام الإقتراض لتمويل ذلك الإستهلاك. وبالنظر إلى التركيبة العمرية للسكان الكويتيين، نجد أن نسبة السكان من ذوي الأعمار التي تتراوح بين ٢٠ و ٥٠ عاماً تمثل نحو ٣٧,٥ % من إجمالي السكان الكويتيين، ويشير ذلك إلى توفر الأرضية التي تساهم في إستمرار زيادة الإستهلاك، والميل نحو إستخدام الإقتراض لتمويل الزيادة في الإستهلاك.

٢ – الإرتفاع النسبي في مستويات الدخول الحقيقية للأفراد، وما تمثله تلك الدخول من محدِّد رئيسي لمعدلات الإنفاق الإستهلاكي. فالغالبية العظمى أو نحو ٩٥% من العمالة الكويتية تعمل في القطاع الحكومي حيث تتوافر درجة عالية نسبياً من الأمن الوظيفي ونمو شبه مستمر للمرتَّبات. وتشكل المرتَّبات والأجور الحكومية الجانب الأهم في دخول المواطنين. يضاف إلى ذلك، توفِّر الدولة العديد من السلع والخدمات العامة بأسعار رمزية. ويساهم كلُّ ذلك في إرتفاع مستويات الدخول الحقيقية للمواطنين، ويؤدي إلى زيادة معدلات الإستهلاك ونمو الطلب على الإقتراض لتمويل ذلك الإستهلاك.

٣ – الحجم الصغير نسبياً للمجتمع الكويتي وإنفتاحه على العالم الخارجي، وإعتياد المواطنين على السفر إلى الخارج، حيث تمارس هذه المعطيات تأثيرات

متنوِّعة على أنماط السلوك الإقتصادي بفعل التقليد والمحاكاة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تنامي النزعة الإستهلاكية، وبالتالي تزايد الطلب على الإئتمان لأغراض تمويل الإستهلاك.

٤ – حقيقة أن تقديم الإئتمان المرتبط بالأغراض الإستهلاكية يكاد أن تنعدم فيه المخاطر بحكم ضمان الخصم من الرواتب التي تُحَوَّل إلى الجهات المانحة من بنوك أو شركات إستثمار، وهو الأمر الذي يرفع من صافي ربحية تلك التسهيلات لدى الجهات المذكورة، ويوفِّر حافزاً لها على التوسع في منح تلك التسهيلات.

وبناءً على ما تقدَّم، فلقد أدرك بنك الكويت المركزي – مبكراً – أهمية وضع الضوابط اللازمة لتنظيم المعاملات المتعلقة بالتمويل الموجَّه للأغراض الإستهلاكية، وترسيخ الممارسات المصرفية السليمة التي تضمن الإلتزام بالقواعد المهنية المرعية في تلك المجالات، وذلك منذ عام ١٩٨٧ حين أصدر بنك الكويت المركزي تعليماته بهذا الشأن إلى البنوك وشركات الإستثمار المحلية، وما طرأ عليها من تعديلات في عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٥. وقد لعبت هذه الضوابط والتعليمات دوراً مؤثراً في تقنين منح التسهيلات للأغراض الإستهلاكية، وهو الأمر الذي ساهم في الحد من تداعيات إرتباك الأوضاع المالية لدى بعض الأفراد الذين قد يبالغون في اللجوء إلى الإقتراض لتمويل الإستهلاك المتزايد.

لقد بدأتُ حديثي معكم بالإشارة إلى الهدف الطيب لهذا المؤتمر، والثناء على جهود القائمين على إعداده بإعتبار تلك الجهود تجسيداً للمسؤولية الوطنية، والحرص على تقوية دعامات الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي في وطننا العزيز. وأرى من

المناسب أن أختم حديثي بالإشارة إلى ما يمكن تسميته بقطاع الإئتمان غيـــر المنظَّم، والذي تتركز فيه الإنعكاسات السلبية للتمويل الإستهلاكي.

وفي هذا الشأن أود أن أشـــير إلى أن بعض الأفراد ممَّن لا يستطيعون الحصول على المزيد من التمويل للأغراض الإستهلاكية من البنوك وشركات الإستثمار المحلية، لأسباب تتعلَّــق بمستويات دخولهم الحالية أو إلتزاماتهم المالية القائمة ومن ثَمَّ جدارتهم الإئتمانية، يلجأون أحيـــــــــاناً إلى جهات غير مرخَّص لها بتقديم التمويل. وتستخدم تلك الجهات، وهي في الغالب مؤسسات فردية، أساليب ملتوية وشروط مجحفة لإستغلال حاجة أولئك الأفراد.

وعادةً ما يؤدي هذا النوع من المعاملات إلى آثار سلبية ملموسة، وتداعيات إجتماعية متنوِّعة على الأفراد والأسر، مع ما يترتب على ذلك من مشكلات قد تعصف بالإستقرار الإجتماعي في وطننا الغالي. وهنا تبرز أهمية وعي الأفراد بتلك الممارســـات وضرورة تجنُّب الإنســـــياق وراء الإغراءات والحِيَـل الدارجة في قطاع الإئتمان غير المنظَّم. ولذلك، فإننا جميعاً نتطلَّع لأن يكون لهذا المؤتمر دورُ في رفع درجة الوعي في المجتمع بأهمية الإتِّزان والعقلانية عند التعامل مع الإنفاق الإستهلاكي، وترشيد اللجوء إلى الإقتراض لأغراض تمويل الإستهلاك المتنامي.